

المبحث الثامن

نقد دعاوي المعارضة الفكرية المعاصرة  
لحديث رِضا الكبير



## المطلب الأول سوق حديث رضاع الكبير

عن عائشة رضي الله عنها:

أَنَّ أبا حذيفة رضي الله عنه -وكان ممن شهد بدرًا مع رسول الله ﷺ- تَبَنَّى سَالِمًا، وَأَنكَحَهُ بِنْتَ أَخِيهِ هِنْدَ بِنْتَ الْوَلِيدِ بْنِ عَتَبَةَ، وَهُوَ مَوْلَى لَامِرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَمَا تَبَنَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدًا، وَكَانَ مَنْ تَبَنَّى رَجُلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، دَعَاهُ النَّاسُ إِلَيْهِ، وَوَرِثَ مِنْ مِيرَاثِهِ، حَتَّى أُنْزِلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥]، فَجَاءَتْ سَهْلَةُ النَّبِيِّ ﷺ . . فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

كذا عند البخاري<sup>(١)</sup>.

وتكملة الحديث عند مسلم:

«فَجَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سَهِيلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حَذِيفَةَ مِنْ دَخُولِ سَالِمٍ، وَهُوَ خَلِيفُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ»، قَالَتْ: وَكَيْفَ أَرْضِعُهُ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ؟ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه في (ك: المغازي، باب، رقم: ٤٠٠٠).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: الرضاع، باب: رضاعة الكبير، رقم: ١٤٥٣).

## المَطْلَبُ الثَّانِي

### سَوَقُ دَعَاوِي الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ

### لِحَدِيثِ رِضَاعِ الْكَبِيرِ

أَجْلَبَ طَوَائِفَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ -بَشَتْئِ مَشَارِبِهِمُ الْفِكْرِيَّةِ- عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ بِأَوْقَارٍ مِنَ الشُّبُهَاتِ، وَبَالِغُوا فِي التَّنْشِيعِ عَلَيْهِ، حَتَّى زَعَمُوا أَنَّ «مَخَالَفَةَ هَذَا الْحَدِيثِ لِأَصُولِ الدِّينِ لَا تَحْتَاجُ إِلَى بَرَهَانٍ»<sup>(١)</sup> وَنَسْتَطِيعُ إِرْجَاعَ هَذِهِ الْمُعَارِضَاتِ الْمُنَوَاتِرَةِ عَلَى الْحَدِيثِ إِلَى اعْتِرَاضِينَ أَسَاسِيِّينَ:

الاعْتِرَاضُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الرِّضَاعَةَ الْمَعْتَبَرَةَ فِي الْقُرْآنِ تَامَمَهَا الْحَوْلَانِ، وَمَا وَرَدَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ تَحْرِيمِ الرِّضَاعِ لِلْكَبِيرِ مُنَاقِضٌ لَصَرِيحِ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ وَلِأَحَادِيثٍ أُخْرَى مُوَافِقٍ لِنَصِّ الْكِتَابِ.

وَفِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ، يَقُولُ إِسْلَامْبُولِي:

«مِنَ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الرِّضَاعَةَ مُعْتَبَرَةً إِلَى حَذِّهَا الْأَعْلَى الَّذِي حَدَّدَهُ اللَّهُ ﷻ فِي الْقُرْآنِ، وَهُوَ حَوْلَيْنِ فَقَطْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يُرِضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةُ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣٣].»

(١) «مَعْرُومٌ مُسْلِمٌ، التَّكْفِيرُ بَدَلًا مِنَ التَّكْفِيرِ» لِضَالِ عَبْدِ الْقَادِرِ (ص/١٢٦).

وَالصَّوَابُ هُوَ أَنَّ الرَّسُولَ أَعْلَمُ النَّاسَ بِهَذَا الْحُكْمِ الْقَرَأَنِيِّ الثَّابِتِ،  
وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَخَالَفَ مَا نَزَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْوَحْيِ، مِمَّا يُوَكَّدُ بِطُلَانٍ وَكَذِبِ هَذَا  
الادِّعَاءِ، وَالْإِفْتِرَاءِ عَلَيْهِ فِي مَخَالَفَتِهِ لِلْحُكْمِ الْقَرَأَنِيِّ، وَهَذَا الْحَدِيثُ عَلَى افْتِرَاضٍ  
صَحِّحَةٍ، لَوْ جَبَّ اسْتِمْرَارُ مَفْعُولِهِ عَلَى يَوْمِ الدِّينِ وَعُمُومِيَّتُهُ لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ»<sup>(١)</sup>.

وَالْإِعْتِرَاضُ الثَّانِي: أَنَّ فِي أَمْرِ سَهْلَةَ بَارْتِضَاعِ سَالِمٍ مِنْهَا كَشَفٌ لِعَوْرَتِهَا  
لْأَجْنَبِيِّ بِالنَّظَرِ وَالْمَسِّ، وَذَاكَ لَا يَجُوزُ فِي الشَّرِيعَةِ.

يَقُولُ ابْنُ قُرْنَسٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَمْرٌ صَارَ «يَتَنَدَّرُ غَيْرُ الْمُسْلِمِينَ بِهِ عَلَى  
الْإِسْلَامِ، وَيَسْخَرُونَ مِنْ تَشْرِيعَاتِهِ، بِسَبَبِ أَنَّ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ يَصِرُّونَ عَلَى اعْتِبَارِ  
رِضَاعَةِ الْكَبِيرِ يَحْرُمُ بِهَا مَا يَحْرُمُ مِنْ رِضَاعَةِ الطِّفْلِ . . [فَأَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ يَضَعَ  
رَجُلٌ حَلْمَةً تَدِي امْرَأَةً أَجْنَبِيَّةً فِي فَمِهِ؟]»<sup>(٢)</sup>.

(١) «تحرير العقل من النقل» (ص/٢١٨-٢١٩).

(٢) «الحديث والقرآن» (ص/١٠٥-١٠٦).

## المَطْلَبُ الثَّالِثُ دَفْعُ دَعْوَى الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَارِضَةِ عَنْ حَدِيثِ رَضَاعِ الْكَبِيرِ

أَمَّا دَعْوَى الْمَعَارِضَةِ الْأُولَى مِنْ مَجَاوِزَةِ الْحَدِيثِ لِتَوْقِيتِ الرِّضَاعِ الْمُحْرَمِ  
بِالْحَوْلِينَ:

فَقَبِلَ الشُّرُوعُ فِي تَفَاصِيلِ جَوَابِهِ بِمَا فِيهِ دَحْضُ حُجَّتِهِ، لَا بَدَأَ مِنَ الْإِشَارَةِ  
إِبْتِدَاءً إِلَى أَنَّ الْأُمَّةَ مُتَّفَقَةٌ عَلَى أَنَّ الرِّضَاعَ بِالْجُمْلَةِ يَحْرُمُ مِنْهُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ،  
أَعْنِي أَنَّ الْمُرْضِعَةَ تُنْزَلُ مِثْلَ الْأُمِّ، فَتَحْرُمُ عَلَى الرِّضِيعِ وَكُلُّ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْإِبْنِ  
مِنْ قَبْلِ أُمِّ النَّسَبِ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»<sup>(١)</sup>.  
وَاخْتَلَفُوا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ التَّفَاصِيلِ، مِنْهَا مَسْأَلَةُ حَدِيثِنَا هَذَا رِضَاعِ  
الْكَبِيرِ.

فَأَمَّا الْجُمْهُورُ مِنَ الصَّحَابَةِ: مِنْهُمْ عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عُمَرَ،  
وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، ثُمَّ عَامَّةُ التَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ، وَأَثَمَةُ الْفَقْهِ

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الشَّهَادَاتِ، بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الْأَنْسَابِ، وَالرِّضَاعِ الْمُسْتَفِيزِ، وَالْمَوْتِ  
الْقَدِيمِ، رَقْم: ٢٦٤٥)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الرِّضَاعِ، بَابُ: تَحْرِيمِ الرِّضَاعَةِ مِنْ مَاءِ الْفَحْلِ،  
رَقْم: ١٤٤٥).

والحديث في الأمصار<sup>(١)</sup>، كأبي حنيفة<sup>(٢)</sup>، ومالك<sup>(٣)</sup>، والشافعي<sup>(٤)</sup>، وأحمد<sup>(٥)</sup>:  
هؤلاء قالوا أن الرضاع لا يحرم إلا ما كان في مدته من الحولين.

وأسسوا مذهبهم هذا على أدلة من الكتاب والسنة؛ فمن القرآن:  
قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾  
[البقرة: ٢٣٣].

ففي هذه الآية أن إتمام الرضاعة على الحولين، ولازمه من جهة المفهوم  
نفى الزيادة والغاء أثرها؛ كما يوضحه أبو العباس القرطبي في قوله: «هذه أقصى  
مدة الرضاع المحتاج إليه عادة، المُعتبر شرعاً، فما زاد عليه بمدّة مؤثّرة غير  
مُحتاج إليه عادة، فلا يُعتبر شرعاً، لأنّه نادر، والتّأدّر لا يُحكّم له بحكم  
المُعْتَادَةِ»<sup>(٦)</sup>.

وأما من السنة: فخير عائشة رضي الله عنها قالت: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي  
رَجُلٌ قَاعِدٌ، فَاسْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَرَأَيْتُ الْعَصَبَ فِي وَجْهِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،  
إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَقَالَ: «أَنْظُرْنَ مَنْ إِخْوَتُكُنَّ مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ  
مِنَ الْمَجَاعَةِ»<sup>(٧)</sup>.

ومعناه: أن يتأملن ما وقع من ذلك الرضاع: هل هو صحيح بشرطه من  
وقوعه في زمن الرضاعة، ومقدار الارتضاع؟ فإن الحكم الذي ينشأ من الرضاع  
إنما يكون إذا وقع الرضاع المُشترط، ومن شرط ذلك: أن يكون في الذي إذا

(١) انظر «الجامع» للترمذي (٤٥٠/٣)، و«الاستذكار» لابن عبد البر (٢٥٦/٦).

(٢) انظر «المبسوط» للسرخسي (١٣٦/٥).

(٣) انظر «المدونة» (٢٩٧/٢).

(٤) انظر «الأم» (٣٠/٥).

(٥) انظر «مسائل الإمام أحمد» للكرماني (٧٨٢/٢).

(٦) «المفهم» (٤٢/١٣).

(٧) أخرجه البخاري في (ك: الشهادات، باب الشهادة على الأنساب، والرضاع المستفيض، والموت  
القديم، رقم: ٢٦٤٧)، ومسلم في (ك: الرضاع، باب: إنما الرضاعة من المجاعة، رقم: ١٤٥٥)  
واللفظ له.

جَاعَ كَانَ طَعَامُهُ الَّذِي يُشْبِعُهُ هُوَ اللَّبَنُ مِنَ الرُّضَاعِ، وَلَيْسَ حَيْثُ يَكُونُ الْغِذَاءُ بِغَيْرِ الرُّضَاعِ.

فَكَأَنَّهُ ﷺ قَالَ: لَا رَضَاعَةً مُعْتَبَرَةً إِلَّا الْمُغْنِيَةُ عَنِ الْمَجَاعَةِ، وَذَلِكَ حَيْثُ يَكُونُ الرُّضَاعُ طِفْلاً يَسُدُّ اللَّبَنُ جَوْعَتَهُ، لَا حِينَ يَكُونُ الْغِذَاءُ بِغَيْرِ الرُّضَاعِ فِي حَالِ الْكِبَرِ، لِأَنَّ مَعِدَّةَ ذَاكَ ضَعِيفَةً يَكْفِيهَا اللَّبَنُ، وَبِهِ يَنْبَغُ لِحَمِّهِ، وَبِهَذِهِ التَّغْذِيَةِ مِنَ اللَّبَنِ يَصِيرُ جُزْءٌ مِنَ الْمُرْضِعَةِ، فَيَشْتَرِكُ بِهَذَا فِي الْحُرْمَةِ مَعَ أَوْلَادِهَا<sup>(١)</sup>.

وَلَا شَكَّ فِي كَوْنِ مُطْلَقِ الْأَمْرِ بِالتَّحْقُّقِ مِنْ وَقْعِ الرُّضَاعَةِ فِي زَمَنِ الْمَجَاعَةِ شَامِلاً لِعَائِشَةَ ﷺ وَغَيْرَهَا، وَتَأَكَّدَتْ دَلَالَةُ الْأَمْرِ عَلَى الْوُجُوبِ فِيهِ بِرُؤْيَا الْغَضَبِ فِي وَجْهِهِ ﷺ، وَاشْتِدَادِ الْأَمْرِ عَلَيْهِ؛ هَذَا مَعَ كَوْنِهِ ﷺ لَمْ يَسْتَيْقِنَ بَعْدُ عَدَمَ الْأُخُوَّةِ<sup>(٢)</sup>.

وَمِمَّا اسْتَدَلُّوا بِهِ أَيْضًا مِنَ الْأَثَارِ: قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا شَدَّ الْعَظْمَ، وَانْبَتَ اللَّحْمُ»<sup>(٣)</sup>.

وَكَذَا حَدِيثٌ أُمِّ سَلَمَةَ ﷺ مَرْفُوعًا: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا فَتَّقَ الْأَمْعَاءُ فِي الثَّدِيِّ، فَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ»<sup>(٤)</sup>.

وَمَا وَرَدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر «شرح البخاري» لابن بكال (١٩٧/٧-١٩٨)، وفتح الباري» لابن حجر (١٤٨/٩).

(٢) انظر «الفتح الرباني من فتاوي الشوكاني» (٣٥٠١/٧).

(٣) أخرجه أبو داود في (ك: النكاح، باب: في رضاعة الكبير، رقم: ٢٠٥٩)، وبنحوه أحمد في «المستد» (رقم: ٤١١٤)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود - الأم» (رقم: ١٧٩٨).

(٤) أخرجه الترمذي في (ك: الرضاع، باب ما جاء أن الرضاعة لا تحرم إلا في الصغر دون الحولين، رقم: ١١٥٢)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في (ك: النكاح، باب: لا رضاع بعد الفصال، رقم: ١٩٤٦) دون الجملة الأخيرة.

(٥) أخرجه الدارقطني في «السنن» (ك: الرضاع، رقم: ٤٣٦٤) مرفوعاً عن ابن عباس، وصححه ابن القيم في «زاد المعاد» (٤٩٣/٥)، لكن البيهقي في «الكبرى» (٧٦١/٧)، رقم: ١٥٦٦٨ جعله الموقوف هو الصحيح، وهو ما رجحه ابن عبد الهادي في «المحرر» (رقم: ١٠٩٦).



فكلُّ هذه الآثار واردة بأداة القصر، صريحة في أنَّ الرضاع المحرَّم إنَّما يكون في الحَوْلين لا غير، واضحة الدلالة على أنَّ الرضاع المُعتَبَر شرعاً إنَّما يثبت حكمه متى كان الرضيع يستغني باللبن عن غيره؛ وهذا ما لا يثبت في رضاع الكبير.

لكن عائشة رضي الله عنها قد احتجَّت بما رَوته في شأنِ سهلة بنت سهيل مع سالم، حيث فهمت منه مُطلق تحريم الرضاع دون تقييد بالحَوْلين، فلذا كانت تأمرُ بناتِ إخوانها وبناتِ أخواتها أن يَرْضِعن مَنْ أَحَبَّت أن يراها ويدخلَ عليها - وإن كان كبيراً - خمسَ رَضعات، ثُمَّ يدخلَ عليها <sup>(١)</sup>.

لكن سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قد خالفنها في هذا الفهم، وأبيَّن أن يدخلَ عليهنَّ بتلك الرضاعة أحدٌ من النَّاس، إلَّا أن يرضع في المَهْد، وقُلْنَ لها: «والله ما نرى هذا إلَّا رُخصةً أرخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم خاصة» <sup>(٢)</sup>.

وقولُ عائشة رضي الله عنها هذا - على ما كساها الله به من جلالِ العلمِ وجميلِ الفهم - اجتهاذٌ منها خلافَ مجموعِ دلائلِ الكتابِ والسُّنة، وما جرى عليه فهمُ الأئمةِ لقضيةٍ سهَّلة مع سالم رضي الله عنه.

فأمَّا دلائلُ الوحي: فقد مرَّ ذكرُ أشهرها قريباً.

وأما عملُ الأئمة: فقد نقلَ الباجي (ت ٤٧٤هـ) انعقادَ الإجماعِ على عدمِ التحريمِ برضاعةِ الكبير <sup>(٣)</sup>.

وقال القاضي عياض: «الخلافاً إنَّما كان أولاً، ثُمَّ انقطع» <sup>(٤)</sup>.

وحكى الخطابي (ت ٣٨٨هـ) ذهابَ عامَّةِ أهلِ العلمِ إلى حديثِ أمِّ سلمة رضي الله عنها في إنكارها لفهمِ عائشة رضي الله عنها، فلم يروا العملَ بمذهبها فيما رَوته، وحملوه على أحدَ وجهين:

(١) «سنن أبي داود» (ك: النكاح، باب: فيمن حرم به، رقم: ٢٠٦١).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: الرضاع، باب: رضاعة الكبير، رقم: ١٤٥٤).

(٣) «المستقن» (٤/١٥٥).

(٤) «إكمال المعلم» (٤/٦٤٢).

إِثْمًا عَلَى النَّسَخِ، أَوْ الْخُصُوصِيَّةِ لِسَالِمٍ وَامْرَأَةِ أَبِي حَذِيفَةَ<sup>(١)</sup>.

والأصل في القول بهذا الوجه الثاني من الخصوصية: جَزَمَ أَهْبَاتُ الْمُؤْمِنِينَ بذلك<sup>(٢)</sup>؛ وعليه ردُّ القرطبي الوجه الأوَّل في النَّسخ فقال: «أُطْلِقَ بَعْضُ الْأَثْمَةِ عَلَى حَدِيثِ سَالِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ مَنَسُوخٌ، وَأَظْنُهُ سَمَّى التَّخْصِصَ نَسْخًا، وَإِلَّا فَحَقِيقَةُ النَّسْخِ لَمْ تَحْضُرْ هُنَا عَلَى مَا يُعْرَفُ فِي الْأَصُولِ»<sup>(٣)</sup>.

وَالْمُوجِبُ لِقَصْرِ هُنَّ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَلَى سَهْلَةَ وَسَالِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أُمُورٌ:  
الْأَوَّلُ: أَنَّ مَسَلَّكَ التَّخْصِصِ بِهِ تَأْتَلَفُ جَمِيعُ الْأَدَلَّةِ الْقَرَأَنِيَّةِ وَالسُّنِّيَّةِ فِي هَذَا  
الْبَابِ، فَلَا يُلْغَى مِنْهَا شَيْءٌ<sup>(٤)</sup>.

وهذا بخلاف مذهب مَنْ جَوَّزَ رَضَاعَ الْكَبِيرِ وَحَرَّمَ بِهِ مَطْلَقًا، فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ  
لِمَا مَرَّ مِنْ قَاعِدَةِ الرِّضَاعِ فِي الْقَرَأَنِ وَتَمَامِهِ فِي الْحَوْلِينَ؛ وَمُخَالَفٌ لِحَدِيثِ: «إِنَّمَا  
الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ»، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ تَأْسِيسُ قَاعِدَةٍ كَلِّيَّةٍ، تَعْتَبَرُ التَّحْرِيمُ فَقَطْ  
فِي مُدَّةٍ مَا تُغْنِي فِيهِ الرِّضَاعَةُ عَنِ الطَّعَامِ<sup>(٥)</sup>؛ هَذَا مِنْ جِهَةِ النُّصُوصِ.

(١) «معالم السنن» (١٨٧/٣).

(٢) وعلى فرض الأخذ بالرَّوَايَةِ الْأُخْرَى عَنْهُمْ فِي ظَنِّهِمْ الْخُصُوصِيَّةَ وَعَدَمَ تَبَيُّنِهَا، فِيمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (رقم: ٢١٣٣١) مِنْ قَوْلَيْهِ: «وَاللَّهِ مَا نَدْرِي، لَعَلَّهَا كَانَتْ رَخْصَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِسَالِمٍ مِنْ دُونِ النَّاسِ»؛ تَكُونُ قَفِيَّةُ سَالِمٍ وَاقِعَةً عَيْنَ بَطَرِهَا احْتِمَالُ الْخُصُوصِيَّةِ، وَهَذَا كَافٍ لَوُجُوبِ الْوُقُوفِ عَنِ الْاجْتِنَابِ بِهَا، انْظُرِ «الْفَتْحَ» لِابْنِ خَلِّكَانٍ (١٤٩/٩).

(٣) «المفهم» (٤٢/١٣).

(٤) الَّذِينَ قَالُوا بِالتَّخْصِصِ عَائِشَتُهُمْ عَلَى أَنَّهُ تَخْصِصٌ أَعْيَانٍ، أَيْ مَا جَرَى بِهِ الْحُكْمُ فِي حَدِيثِ سَهْلَةَ خَاصًّا بِهَا وَبِسَالِمٍ، ثُمَّ ظَهَرَ بَعْدَ ذَلِكَ وَسَّعَ دَائِرَةُ الْخُصُوصِيَّةِ قَلِيلًا، فَجَعَلَهُ تَخْصِصُ أَحْوَالٍ لَا أَعْيَانٍ، أَيْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الرِّضَاعِ أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهِ الْحَوْلِينَ فَقَطْ، إِلَّا فِيمَا دَعَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ، كَرِضَاعِ الْكَبِيرِ الَّذِي لَا يُسْتَفْتَى عَنْ دَخُولِهِ عَلَى الْمَرْأَةِ، وَيَشُقُّ اجْتِنَابُهَا مِنْهُ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، انْظُرِ «مَجْمُوعَ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٦٠/٣٤)، وَ«إِعْلَامَ الْمُوقَعِينَ» (٢٦٤/٤)، وَفِيهِ الْأَوْتَاطَرُ (٣٧٣/٦)، وَفِيهِ السَّلَامُ (٣١٣/٢).

(٥) انْظُرِ «المفهم» (٤٢/١٣).

أما موجب التخصيص من جهة المعنى: فلأنَّ الشريعة إنما جعلت للرضاع تلك الحرمة لأجل ما أشبه به النسب في استبقاء حياة الطفل، واختلاط لبن المُرْضِع بلحمه ودمه حين لا يُعْنِي عنه غيره<sup>(١)</sup>.

وأما الموجب الثالث: فالظرف الاجتماعي الاستثنائي لورود الحديث، وهو مقتضى تقرير الخصوصية: حيث أبانت عائشة نفسها «أنَّ أبا حذيفة رضي الله عنه تَبَنَّى سالمًا، كما تَبَنَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم زيدًا، وكان مَنْ تَبَنَّى رجلًا في الجاهلية دعاه النَّاسُ إليه، وورث مِنْ ميراثه، حتَّى أنزل الله تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَسْمَائِهِمْ﴾...».

فأصلُ قصَّة سهلة وسالم رضي الله عنه إنما كان نتيجة إلغاء التَّبْنِي في المجتمع الإسلامي، وهذه حالة خاصَّة لا تقع إلَّا زَمَن التشريع، فكان وقوع الترخيص مُرتبًا على إلغاء ذلك الذي أدَّى إلى خلطة مثل سالم بسهولة، وتنزيلها إِيَّاه منزلة الولد، مع عجز المُتَبَنَّى عن استقلاله ببيت، لِقَلَّة ذات اليد، وحاجتهم إليه.

وفي تقرير هذا المعنى الدقيق لموجب التخصيص، يقول الطَّاهِر ابن عاشور:

«لا ينبغي أن يُشكَّ في أنَّ إِدْنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لسهلة بنت سهيل في أن يدخل عليها سالم مولى أبي حذيفة -مُتَبَنَّى أبي حذيفة زوجها- إنما كان على وجه الرخصة لها، إذ كان حكم إرجاع المُتَبَنِّين إلى الحقيقة -في اعتبارهم أجانِب من جهة النسب- حكمًا قد فاجأهم، في حين كان التَّبْنِي فاشيًا بينهم، وكانوا يجعلون للمُتَبَنِّين مثل ما للأبناء، فسُقِّ ذلك عليهم، وامتنلوا أمر الله في إبطاله.

وكانت سهلة زوجُ أبي حذيفة بحالٍ احتياج إلى خدمة سالم واختلاطه بهم، إذ لم يكن إلَّا بيت واحد، فعَدَّرها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورَخَّص لها أن يدخل سالمٌ عليها وهي فُضِّل<sup>(٢)</sup>، وجعل تلك الرخصة مُعضدة بعملٍ يُشبه ما يُبيح الدخول

(١) «كشف المُغْتَلَى» لابن عاشور (ص/٢٦٩).

(٢) فُضِّل: أي مبتللة في ثياب مهتي، يقال: تَفَضَّلَت المرأة: إذا تَبَلَّلَت في ثيابٍ ومهنتها، انظر «طرح التريب» (١٣٤/٧).

أصالة، محافظة على حكم إبطال التَّبْنِي بقدر ما تمكن المحافظة في مقام الرُّخصة ومقام ابتداء التشريع، فإنَّ للتدرُّج في أوائل التشريع أحوالاً مختلفة<sup>(١)</sup>.

وحاصل القول: أنَّه لا يصحُّ أن يُثَبَّتَ للتَّبْنِي بعد النَّهْي مثلُ حُكْمِهِ قَبْلَ النَّهْي، لأنَّ التَّبْنِي أَبْطَلَ مِنَ الْأَسَاسِ، فلا ينبغي أن يَتَعَلَّقَ بِهِ حُكْمٌ؛ وَبِهِ يُفْهَمُ أَنَّ «الْخَطَابَ فِي سَالِمِ قَضِيَّةٍ فِي عَيْنٍ لَمْ يَأْتِ فِي غَيْرِهِ، وَسَبَقَ لَهُ تَبْنٌ وَصِغَةٌ لَا تَوْجِدُ بَعْدَ فِي غَيْرِهِ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا إِنْ جَاءَ أَحَدٌ بِالتَّبْنِي بَعْدَ ذَلِكَ جَهْلًا مِنْهُ، فَهُوَ الْجَانِي عَلَى نَفْسِهِ بِفَعْلِهِ مَا قَدْ حَرَّمَ، فَلَا تُثَبَّتُ لَهُ الرُّخْصَةُ الَّتِي تُثَبَّتُ لِسَهْلَةٍ<sup>(٣)</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ لَمْ تُثَبَّتِ الرُّخْصَةُ لِغَيْرِ سَهْلَةٍ وَلَا مِثْلِهَا وَمَنْ يَشْرِكُهَا فِي الْمَشَقَّةِ وَالْإِحْتِيَاجِ بِهَا مِنَ الْمُتَبَنِّينَ فِي الْمَدِينَةِ؟<sup>(٤)</sup>

فَجَوَابُهُ: بِمَطَالِبَةِ السَّائِلِ أَوَّلًا أَنْ يُثَبَّتَ فِي ذَاكَ الْوَقْتُ وَجُودَ مَنْ كَانَ كَحَالِ سَهْلَةٍ وَسَالِمٍ مُتَلَبِّسًا بِأَثَرِ التَّبْنِي قَبْلَ تَحْرِيمِهِ، وَوَاقِعَ جَرَاءِهِ فِي الْمَشَقَّةِ وَالْحَرَجِ! هَذَا أَمْرٌ لَا يُتَكَلَّمُ فِيهِ إِلَّا بِنَقْلِ ثَابِتٍ.

وإن كُنَّا مع ذلك نقول:

قد يَتَوَقَّعُ التَّحْرِيمُ لِلتَّبْنِي آنَ ذَاكَ وَبَعْضُ الْأَوْلَادِ الْمُتَبَنِّينَ صِغَارًا، فَيُدْرِكُ حَالَهُمْ بِإِرْضَاعِهِمْ.

أَوْ يَكُونُ بَعْضُهُمْ قَدْ كَانَ كَبِيرًا وَقَدْ انْقَضَى التَّبْنِي، لَكِنْ لَمْ تُكُنْ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ مِنْ دَخُولِهِ عَلَى مَنْ كَانَتْ أُمُّهُ بِالتَّبْنِي، لَكُونِهَا -مَثَلًا- مِنْ قَوَاعِدِ النِّسَاءِ، وَمَعَهَا مَنْ يَلَازِمُهَا فِي الْبَيْتِ مِنْ أَهْلِ وَنَحْوِهِمْ، فَيَنْتَفِي مَعَهُ حَرَجُ الْحُلُوفَةِ. أَوْ يَكُونُ الْوَلَدُ الْمُتَبَنَّى غَنِيًّا مُسْتَقْلًا بِبَيْتٍ لَوْحْدَهُ، لَا حَاجَةَ لَهُ فِي السُّكْنَى مَعَهُمْ، وَلَا حَاجَةَ لَهُمْ فِي خُلُوعِهِ؛ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَالَاتِ الَّتِي لَا يُحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى رُخْصَةٍ.

(١) «كشف المغفل» للطاهر ابن عاشور (ص/٢٦٩).

(٢) «إكمال المعلم» (٤/٦٤٢)، وانظر «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٧/١٩٧).

(٣) انظر «الفتح الرباني من فتاوي الشوكاني» (٧/٣٥٠٦).

(٤) انظر هذا الإشكال «الفتح» لابن حجر (١٠/١٨٦).

وَأَمَّا الْمُوجِبُ الرَّابِعُ لِتَخْصِصِ الْحَدِيثِ: فَإِنَّ مِنْ حَمَوِّ<sup>(١)</sup> الْمَرَأَةَ زَمَنَ الثُّبُوءِ مَنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ لِمُتَرَادِّ دُخُولِ بَيْتِ زَوْجِهَا، وَمَعْلُومٌ حَالُ فَقْرِ الصَّحَابَةِ وَقَتَّهَا وَصِغَرُ بَيُوتِهِمْ، وَمَعْرِفَتُهُمْ بِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُمْ عَنِ الدُّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ<sup>(٢)</sup>.

فَلَوْ كَانَ رِضَاعُ الْكَبِيرِ مُحَرَّمًا بِاطْلَاقٍ، لَأَقْبَلُوا عَلَى الرِّضَاعِ مِنْ زَوَاجَاتِ إِخْوَانِهِمْ لِيَتَنَفَّيَ الْحَرَجَ بَيْنَهُمْ بِالْمَرَّةِ! فَلَمَّا لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ مِنْهُمْ، مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَلَمْ يُؤْثَرْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِأَحَدٍ غَيْرِ سَهْلَةٍ مَعَ تَوَفُّرِ الدَّوَاعِي: دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مُطْلَقَ الْحَاجَةِ لَا تُبَيِّحُ رِضَاعَ الْكَبِيرِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ تَكُونَ لَغَيْرِ حَاجَةٍ<sup>(٣)</sup> كَمَا شَتَّعَ بِهِ بَعْضُ الْمُخَفِّلِينَ عَلَى الْحَدِيثِ<sup>(٤)</sup>.

وَجَرِي عَمَلِ الصَّحَابَةِ عَلَى مَنَعِ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ لِلْكَبِيرِ إِنْ دَلَّ عَلَى شَيْءٍ، فَعَلَى أَنَّ حُكْمَ وَاقِعَةٍ سَهْلَةٍ لَوْ كَانَ عَامًّا، لَكَانَ انْتِشَارُهُ فِي الْأُمَّةِ أَظْهَرَ وَأَوْسَعَ مِنْ أَنْ يُحْصَرَ فِي امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ! لِحَاجَةِ النَّاسِ الشَّدِيدَةِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ وَالْأَخِذِ بِهِ<sup>(٥)</sup>، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ تُرِكَ قَدِيمًا وَلَمْ يُعْمَلْ بِهِ، وَلَا تَلَقَّاهُ الْجُمْهُورُ بِالْقَبُولِ عَلَى عُمُومِهِ، بَلْ تَلَقَّوْهُ بِالْخُصُوصِ، كَمَا يَقُولُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(٦)</sup>.

(١) الْخُثُوءُ: فَشْرُهُ الْبَلِيثُ بِأَنَّهُ أَخُو الزَّوْجِ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَقَارِبِ الزَّوْجِ، كَالْعَمِّ وَابْنِ الْعَمِّ وَنَحْوِهِمْ، انْظُرْ «مَطَالِعُ الْأَنْوَارِ» (٢/٢٩٨).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: النِّكَاحِ، بَابُ لَا يَدْخُلُونَ رَجُلًا بِامْرَأَةٍ إِلَّا ذُو مَحْرَمٍ، وَالدُّخُولُ عَلَى الْمَغْصِيَةِ، رَقْم: ٥٢٣٢)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْأَدَابِ، بَابُ تَحْرِيمِ الْخُلُوءِ بِالْأَجْنِيَةِ وَالدُّخُولِ عَلَيْهَا، رَقْم: ٢١٧٢).

(٣) انْظُرِ «الشَّرْحُ الْمَمْتَعُ» (١٣/٤٣٦).

(٤) مِنْهُمْ (نَبَايَزِي عَزَّ الدِّينُ) فِي كِتَابِهِ «دِينُ السُّلْطَانِ» (ص/٨٢٩) قَالَ: «... هَلْ هَذَا مَعْقُولٌ بِأَصْحَابِ الْمَعْقُولِ؟! كُلُّمَا أَرَادَ زَوْجٌ أَنْ تَكْشِفَ زَوْجَتَهُ عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَصْدِقَائِهِ، قَالَ لَزَوْجَتِهِ: ادْخُلِي هَذَا الرَّجُلَ إِلَى غُرْفَتِكَ، وَأَرْضِعِيهِ ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ شُعْبَاتٍ، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ الرَّجُلُ مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ أَوْ إِحْرَاجٍ! وَمِثْلَهُ هَرَفَ (جَوَادُ خَلِيل) فِي «كَشْفِ الْمُتَوَارِي» (ص/٦٥٥).

(٥) حَتَّى إِنَّكَ لَتَجِدُ تَابِعِيًّا فَقِيهًا فِي مَقَامِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، يَمْكُثُ نَحْوَ سَنَةٍ كَامِلَةً لَا يُحَدِّثُ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ فِي شَأْنِ سَهْلَةٍ وَسَالِمٍ رَهْبَةٍ! إِلَى أَنْ لَقِيَ شَيْخَهُ الَّذِي حَدَّثَهُ بِهِ، وَهُوَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، فَقَالَ لَهُ: «لَقَدْ حَدَّثْتَنِي حَدِيثًا مَا حَدَّثْتُكَ بِهِ، قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: فَأَخْبَرْتَهُ، فَقَالَ: فَحَدَّثْتُ عَنِّي أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي (ك: الرِّضَاعِ، بَابُ: رِضَاعِ الْكَبِيرِ، رَقْم: ١٤٥٣).

(٦) «الِاسْتِذْكَارُ» (٦/٢٥٥).

وعلى هذا تُوقَفُ قَضِيَّةُ سَهْلَةٍ فِي مَحَلِّهَا، وَتُسْتَصْحَبُ عُمُومَاتُ الْأَدَلَّةِ فِي عَدَمِ تَحْرِيمِ رِضَاعِ الْكَبِيرِ، وَيُثَبَّتُ لِعَائِشَةَ الْأَجْرُ الْوَاحِدُ لاجْتِهَادِهَا، وَاللَّهُ رَاضٍ عَنْهَا.

أَمَّا دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ إِذْنِ الْحَدِيثِ لِمَكَاشَفَةِ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ .. إلخ؛ فْجَوَابُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ لَهُ:

لَا يَلْزَمُ مِنْ إِرْضَاعِ سَهْلَةَ ﷺ سَالِمًا أَنْ يَكُونَ بِالْقَامِ الثَّدْيِ - كَمَا وَلَّه إِلَيْهِ فَهَمُّ الْمُعْتَرِضِ - وَذَلِكَ لِأَنَّ الرِّضَاعَ عِنْدَهُمْ يَحْضُلُ التَّحْرِيمُ بِهِ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ يَصِلُ فِيهَا لَبَنُ الْمُرْضِعَةِ إِلَى جَوْفِ الْمُرْتَضِعِ، «سواء كَانَ بِشَرْبٍ، أَوْ أَكَلٍ بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَ، حَتَّى الْوَجُورُ<sup>(١)</sup>، وَالسَّعُوطُ<sup>(٢)</sup>، وَالثَّرْدُ<sup>(٣)</sup>، وَالطَّلْبُخُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْعَدَدِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَطْرُدُ الْجَوْعَ<sup>(٤)</sup>»، وَبِذَا أَنَاظُ النَّبِيِّ ﷺ حَكَمَ التَّحْرِيمِ، كَمَا مَا مَرَّ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ: «لَا رِضَاعَ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ»، وَحَدِيثِ عَائِشَةَ: «إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ».

يَقُولُ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ:

«تَضَمَّنَ الرَّدُّ عَلَى دَاوُدَ فِي قَوْلِهِ: لَا يَحْرُمُ الرِّضَاعُ حَتَّى يَلْتَقِمَ الثَّدْيِ، وَرَأَى أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: ﴿وَأَتَاهُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْتَكُمْ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٣] إِنَّمَا يَنْطَبِقُ عَلَى مُلْتَقِمِ الثَّدْيِ، وَقَدْ بَنَى ﷺ عَلَى اعْتِبَارِ مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ، وَهَذَا يَوْجَدُ فِي اللَّبَنِ الْوَاصِلِ إِلَى الْجَوْفِ صَبًّا فِي الْحَلَقِ، أَوْ الْيَقَامًا لِلثَّدْيِ، وَلَعَلَّهُ هَكَذَا كَانَ رِضَاعُ سَالِمٍ، يَصُبُّهُ فِي حَلْقِهِ، دُونَ مَسِّهِ بَعْضِ أَعْضَائِهِ ثَدْيَ امْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ<sup>(٥)</sup>».

(١) الْوَجُورُ: مَا يُصَبُّ فِي الْحَلَقِ صَبًّا، «انظر الفتح» (١٤٧/٨).

(٢) السَّعُوطُ: مَا يُجْعَلُ فِي الْأَنْفِ مِنَ الْأَدْوِيَةِ وَنَحْوِهَا، انظر «مُعْدَى السَّارِي» (١٣٢/١).

(٣) الثَّرْدُ: الْهَشْمُ، وَمَنْ قَبْلَ لَمَّا يُهَشَمُ مِنَ الْخَبْزِ وَيُتَلُّ بِمَاءِ الْيَدِ وَنَحْوِهِ: ثَرِيدَةٌ، انظر «لسان العرب» (١٠٢/٣).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (١٤٨/٩).

(٥) «إكمال المعلم» (٦٤١/٤).

فطالما أن لا ضرورة تقصّر سالمًا على إلتقام الثدي، والحال أن بلوغ لبنها إلى جوفه كافٍ لتحقيق التحريم، فإن النبي ﷺ «لم يُرد منها: ضعي ثديك في فيه، كما يفعل بالأطفال، ولكن أراد: إخلبي له من لبنك شيئًا، ثم ادفعيه إليه ليشربه؛ ليس يجوز غير هذا»<sup>(١)</sup>.

وفي التأويل لهذا الحديث اعتبارٌ لـ «قاعدة تحريم الاطلاع على العورة؛ فإنه لا يختلف في أن ثدي الحرّة عورة، وأنه لا يجوز الاطلاع عليه، لا يقال: يُمكن أن يرتضع ولا يطّلع؛ لأننا نقول أن نفس التقام حلمة الثدي بالقمّ اطلاع، فلا يجوز»<sup>(٢)</sup>.

فإلى هذا مذهب جمهور الأئمة<sup>(٣)</sup>، بل نقل ابن عبد البر الإجماع عليه<sup>(٤)</sup>. وبه تمنحي الإشكالات عن واقعة سهلة وسالم، بتسهيل من الله وتسلم.

(١) «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص/٤٣٥).

(٢) «المفهم» (٤٢/١٣)، وانظر «الاستذكار» (٢٥٥/٦).

(٣) ولم يخالف إلا الليث وأهل الظاهر، فقالوا: إن الرضاعة المحرمة إنما تكون بالتقام الثدي ومص اللبن منه، انظر «المحلى» (١٨٥/١٠-١٨٦).

(٤) في «الاستذكار» (٢٥٥/٦).

